

ورقة
مارس
2010



الحركة العمالية في المحطة الكبرى

محركا للتغيير السياسي؟

سلسلة الأوراق المصرية لمنتدى البدائل العربي - الورقة (3)

أ. نادر محمد الله

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراعي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس +2- 33359852
Info@afaegypt.org



تعريف بالكاتب:

نادين عبد الله عضو الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي بالقاهرة، باحثة دكتوراه بمعهد الدراسات السياسية في مدينة جرونوبل بفرنسا، وباحثة زائرة بمركز دراسات و البحوث حول العالم العربي و دول المتوسط بجنيف.

عن الورقة:

خلال السنوات الأخيرة، وفي سياق ارتفاع أعداد حركات الاحتجاج الاجتماعي، شهدت مصر واحدة من أكبر الحركات الاجتماعية منذ 5 عقود، "الحركة العمالية في مدينة المحلة الكبرى"، تلك المدينة التي تعد واحدة من أهم المدن الصناعية في مصر، حيث توجد شركة مصر للغزل والنسيج والمعروفة بـ "شركة المحلة"، والتي تضم ما يقرب من 24 ألف عامل، وتتميز الشركة عن دونها بتاريخها النضالي الطويل. وبعد حوالي 18 عاما من الاستكانة، اشتعلت الحركة العمالية هناك مباشرة بعد إضراب كانون الأول / ديسمبر 2006، هذا الإضراب الذي يعد نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركات الاحتجاجية التي شهدناه في الخمسة عقود المنصرمة، لاسيما وأن تأثيره امتد ليشمل مختلف القطاعات. وفي هذا السياق من قوة وتأثير الحركة العمالية في المحلة، نطرح السؤال التالي: هل يمكن لهذه الحركة أن تكون محركًا لتغيير سياسي؟ للإجابة علي هذا التساؤل، تنقسم هذه الورقة إلي قسمين الأول، يعرض موجز عن إضراب 6 أبريل / نيسان 2008 والنتائج والديناميكيات التي تولدت عنه. والثاني، يحلل العقبات التي تحول دون تحول هذه الحركة العمالية إلى دافعًا للتغيير السياسي.

قائمة المحتويات:

4	مقدمة
5	إضراب 6 ابريل 2008 الشهر
7	لماذا لم تستطع الحركة العمالية أن تكون دافعاً للتغيير السياسي؟
10	الختامة:
11	الهوامش:

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

مقدمة

خلال السنوات الأخيرة، وفي سياق ارتفاع أعداد حركات الاحتجاج الاجتماعي، شهدت مصر واحدة من أكبر الحركات الاجتماعية منذ 5 عقود، "الحركة العمالية في مدينة المحلة الكبرى"، تلك المدينة التي تعد واحدة من أهم المدن الصناعية في مصر، حيث توجد شركة مصر للغزل والنسيج والمعروفة بـ "شركة المحلة"، والتي تضم ما يقرب من 24 ألف عامل، وتتميز الشركة عن دونها بتاريخها النضالي الطويل. وبعد حوالي 18 عاما من الاستكانة، اشتعلت الحركة العمالية هناك مباشرة بعد إضراب كانون الأول / ديسمبر 2006، هذا الإضراب الذي يعد نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركات الاحتجاجية التي شهدناه في الخمسة عقود المنصرمة، لاسيما وأن تأثيره امتد ليشمل مختلف القطاعات " Spillover effect " .

فقد ازداد عدد الحركات الاحتجاجية من 266 في 2006 إلى 614 في عام 2007 ، على الرغم من أننا شهدنا في عام 2005 فقط، مائتين واثنين من الحركات الاحتجاجية ، وفقا لمركز الأرض لحقوق الإنسان،¹ وقد شهدنا أيضًا في فترة التسعة أشهر من 7 من ديسمبر 2006 (إضراب المحلة الأول) إلى 23 من سبتمبر 2007 (إضراب المحلة الثاني) ، قيام أكثر من 198.414 عاملاً بإضرابات متتالية². وفي عام 2007، شهدت "شركة المحلة" واحدة من أكثر الإضرابات نجاحًا وتنظيمًا، لاسيما وإنها دفعت الحكومة لتحقيق مطالبها حتى وإن كانت بصورة جزئية. ومع ذلك، فإن مطلبًا أساسيًا كمطلب هيكل الأجور مع الأسعار، لم يتم تناوله في المفاوضات التي تلت الإضراب، خاصة وأنه لم يكن هناك ضغط حقيقي من قبل معظم القيادات العمالية للدفع والضغط لتحقيق هذا الهدف، فالحصول على منافع اقتصادية مباشرة كان هو الدافع الأساسي والأكثر إلحاحًا بالنسبة لهم.

ومن المؤكد أن هذه النتيجة تعطينا مؤشرات غاية في الأهمية، لأنها تلقي الضوء على مواقف ورؤى القيادات ومدى اختلافها داخل الشركة، الأمر الذي سيكون له أهمية خاصة في تحليلنا، وبالنسبة لمجموعة من القيادات، كان مطلب هيكل الجور مع الأسعار مطلبًا أساسيًا لا يجوز التفريط فيه³، أما بالنسبة للمجموعة الأخرى، فكان الحصول على مكاسب مالية سريعة ومباشرة هو الهدف الرئيسي. وفي هذا السياق من قوة وتأثير الحركة العمالية في المحلة، نطرح السؤال التالي: هل يمكن لهذه الحركة أن تكون محركًا لتغيير سياسي؟ للإجابة على هذا التساؤل، سنقوم بتقسيم هذه الورقة إلى قسمين:

1. في القسم الأول، سنحاول القيام بعرض تحليلي موجز عن إضراب 6 أبريل / نيسان 2008 والنتائج والديناميكيات التي تولدت عنه.

2. في القسم الثاني، سوف نحاول تحليل العقبان التي تحول دون تحول هذه الحركة العمالية دافعًا للتغيير السياسي.

إضراب 6 أبريل 2008 الشهير

في هذا السياق من التحقيق الجزئي لمطالب العمال بعد إضراب 2007، قررت القيادات العمالية في شركة المحلة الإعلان عن إضراب 6 إبريل، وقد تم اتخاذ هذا القرار منذ كانون الثاني / يناير 2008، علي أن يكون الإضراب داخل شركة غزل المحلة. والواقع أن أهم ما يميز هذا الإضراب هو أمران:

- انتقال الدعوة للإضراب من مستوى شركة لمحلة إلي المستوى القومي.
- انتفاضة الشعبية التي ولدتها هذه الدعوة، أكبر انتفاضة بعد انتفاضة 1975.

كيف تم نقل الدعوة إلى المستوى القومي؟

حدث هذا الانتقال من خلال حدثين أساسيين:

- مظاهرة 17 فبراير 2008 داخل الشركة، والتي تم تنظيمها ليلة تصريح المجلس القومي للأجور بقراره حول الحد الأدنى للأجور في مصر، بحيث كان الهدف منها المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه مصري لجميع العمال^{iv}. والواقع أن هذه المظاهرة أضفت صبغة قومية علي مطالب عمال المحلة وقضية الحد الأدنى للأجور علي السواء، الأمر الذي تم استقباله بالترحيب الشديد في القاهرة، لاسيما في الأوساط اليسارية التي اعتبرته لحظة خاصة بالنسبة للحركة العمالية.^v
- تم نقل الدعوة للإضراب أيضًا من خلال مجموعة من الشباب عبر موقع «الفيس بوك» علي الإنترنت في 22 من آذار / مارس 2008، وذلك من خلال إنشاء مجموعة تطالب بإضراب عام في كل أنحاء مصر، بحيث يكون هدف الإضراب هو التعبير عن تضامنهم مع عمال المحلة على وجه الخصوص، والتعبير عن غضب شعبي بسبب ارتفاع الأسعار في مصر بوجه عام. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه "المجموعة الإلكترونية" حوالي 000 70 شخص.^{vi} ويعكس جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية التقليدية، أيدت حركة "كفاية" وحزب "العمل"، وحزب "الكرامة" وحزب "الوسط" هذه الدعوة^{vii}. وأضفت استجابتهم علي هذه الدعوة للإضراب العام نوعًا من الفاعلية السياسية النسبية، ووزنا يعتد به في وسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن الدعاية الذي قام بها "شباب الفيس بوك"، وحركة "كفاية" والأحزاب السياسية الأخرى لم تكن في مصلحة العمال، فقد أسهمت هذه الدعاية في جذب الجهاز الأمني للدولة، والذي حول شركة المحلة خاصة والمدينة عامة إلى ما يشبه تكتة

عسكرية، ودفعت رئيس الاتحاد العام للنقابات (حسن مجاور) لإجبار القيادات العمالية على التوقيع على ورقة يعلنون فيها إنهاء إضراب 6 أبريل وإجهاضه. وهذا يجعلنا نقول: إنه إذا كانت مطالب الحركة العمالية الاقتصادية دفعت لتحقيق نوع من التعبئة القومية ذات البعد السياسي، إلا أن هذه الأخيرة ساهمت في إجهاد مطالب الحركة العمالية نفسها، لأنها استندت إلى هذه المطالب من أجل تحقيق أجندة سياسية خاصة بها. وجدير بالذكر أن القيادات الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة برروا موقفهم، بموافقة رئيس الاتحاد العام للنقابات وتحقيق جزء من مطالبهم.^{viii}

الانتفاضة الشعبية وأسبابها

على عكس المدن المصرية الأخرى، في "المحلة"، المدينة التي تم فيها إعلان الإضراب، ثم إجهاضه تحت وطأة الضغوط الأمنية، خرج الآلاف من الأهالي في مظاهرات ضخمة في السادس والسابع من نيسان / أبريل، مثلت انتفاضة شعبية حقيقية. وفي هذا السياق، يمكننا أن نحلل الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث على النحو التالي:

1. التعبئة الإعلامية وتأثيرها، فمع حلول يوم 6 أبريل، كان جميع أهالي "المحلة" في حالة من التعبئة الشديدة وفي انتظار شيء ما.

2. بعكس المدن الأخرى، اعتاد أهالي مدينة "المحلة" على التظاهر والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية التي اعتادت لجنة التنسيق بين الأحزاب السياسية (وهي لجنة مؤلفة من معظم الأحزاب السياسية تم تأسيسها منذ عام 2006 في "المحلة") تنظيمها، بحيث ساهمت هذه الوقفات في كسر حاجز الخوف لدى أهالي المحلة.^{ix}

3. مشاعر هائلة بالسخط والإحباط بسبب ارتفاع الأسعار وإجهاض شركة المحلة لإضرابها، فقد كانت الجميع في حالة غضب عارمة، وكل ما ينتظرونه هو فقط إشارة للتعبير عن هذا الغضب.^x والواقع، أن رد الفعل الهائل الذي شهدته "المحلة" لا يمكن أن يفهم إلا في إطار معرفة العلاقة بين أهالي "المحلة" و"شركة المحلة": في معظم الأسر في المدينة، نجد علي الأقل واحدا أو اثنين من أفرادها يعملون في هذه الشركة. ومن ثم، مع مرور الوقت، نجد أنه نشأت رابطة نفسية اجتماعية بين العاملين في الشركة من جهة، وأهالي المدينة من جهة أخرى، لاسيما وأن هذه الشركة، منذ إضراب 1975، قد ترسخت في الوعي الجمعي لأهالي المحلة باعتبارها الكيان الذي يناضل ويدافع عن الحقوق المسلوبة في مدينة "المحلة".

وبالتالي، إذا كانت "شركة المحلة" المدافع الأول عن حقوق العمال بشكل خاص، وأهالي "المحلة" بشكل عام قد أجهضت إضرابها، فإن ذلك لن يؤدي إلا لتضاعف مشاعر الإحباط والغضب.^{xi}

4. وجود أعداد كبيرة من قوات الأمن التي لم تتردد في استفزاز الأهالي والذين إثر عدة استفزازات تجمعوا وتظاهروا، بحيث مثلت هذه الاستفزازات الشرارة التي أشعلت الغضب الكامن داخلهم.^{xii}

لماذا لم تستطع الحركة العمالية أن تكون دافعاً للتغيير السياسي؟

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل سريع لثلاث عقبات تعرقل قدرة الحركة العمالية في المحلة على وجه الخصوص، وغيرها من حركات الاحتجاج في مصر عموماً أن تكون دافعاً أو محركاً للتغيير:

1. سياسات النظام المصري

إذا كان النظام المصري يمكن أن يتسامح مع وجود هذا النوع من المطالب الاقتصادية، فإنه من الأصعب أن يتسامح مع المطالب التي قد تأخذ أي أبعاد سياسية، وهذا ما تعيه وتفهمه جيداً الحركة العمالية في «المحلة» وغيرها من حركات الاحتجاج الاجتماعي. ومن المؤكد أن الضغوط التي تعرض لها العمال من أجل إجهاض الإضراب من جهة، والوجود الأمني المكثف في السادس من نيسان/أبريل في مدينة المحلة، وكذلك موجة الاعتقالات التي تلتها من جهة أخرى تؤكد هذه الحقيقة. وبالتالي، فإن النظام قد نجح في إجبار هذا الحركات على أن تظل غير مسيسة وبعيدة عن أي اهتمامات سياسية، وذلك حين ألزمتهم بعدم الاتصال أو التواصل مع العاملين بالمجال السياسي بكافة أطرافه في الوقت الذي كان ينبغي فيه أن يكونوا هم همزة الوصل بين هذه الحركات والنظام السياسي.

2. غياب التحالفات بين الحركة العمالية والقوى السياسية

كما ورد في النقطة الأولى، فإن النظام لا يقبل بهذا النوع من التحالف، ولكن التسليم بهذه الحقيقة وحدها رغم صحتها لن يصل بنا إلي تحليل كامل، فالواقع أن التحالف بين القوى السياسية والحركة العمالية هو أيضاً غائب بسبب غياب المعارضة السياسية نفسها. هذا رغم تأكيد عدة دراسات عن الحركات الاجتماعية أن هذه الأخيرة تكون دائماً في حاجة إلى بناء شبكات وتحالفات مع حلفاء أقوى من الفاعلين في المجال المدني أو السياسي، إذا كانوا يريدون الدفع من أجل إحداث تغيير.^{xiii} وهو الأمر الذي ظهر واضحاً في تجارب سياسية أخرى في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، نجحت فيها حركات عمالية أن تكون محركاً ودافعاً للتغيير مثل الحركة العمالية في البرازيل، والتي نجحت في تشكيل ائتلاف مع الأحزاب اليسارية

ومع حركة فلاحين بلا أرض. كما أن التحالفات الناجحة كمحرك للتغيير كانت واضحة بالتأكيد أيضا في الحالة البولندية حيث نجحت تلك التحالفات في تشكيل نقابة أو حركة "تضامن"، المحرك الأساسي للتغيير في بولندا. وبالتالي، فإن غياب مثل هذه التحالفات في مصر يفسر فشل إضرابات متتالية لعمال المحطة منذ عام 2006 في الدفع نحو إحداث تغيير هيكلي، حتى في الأمور المتعلقة بأوضاع العمال أنفسهم. والواقع أن عمال المحطة منذ بداية إضراباتهم في العقد الأخير لم يتلقوا أي دعم من الأحزاب اليسارية، الحلفاء التقليديين للحركات العمالية. بل وجدير بالذكر أن رفعت السعيد رئيس حزب التجمع أكبر حزب يساري في مصر كان أول من أعلن عدم تأييده لفكرة الإضراب العام، رغم أن إحدى أهداف هذا الإضراب هو التضامن مع عمال المحطة^{xiv}.

في هذا السياق، يمكن أن نقول إن إضراب السادس من أبريل أكد أن وجود المعارضة السياسية في مصر ما هو إلا وجود افتراضي. فمجموعة من المعارضة بدت (وكانت بالفعل) مترددة في دعم الحركة العمالية، أما المجموعة الأخرى فقد أرادت استغلال الزخم العمالي والتعامل معه بمنطق "حصان طروادة" لتحقيق أجندتها السياسية. فقد حاولت القوى السياسية إعلان إضراب عام في تضامن افتراضي مع العمال، رغم غياب أي تضامن حقيقي في الواقع العملي، لاسيما وأن القيادات العمالية تحاول جاهدة أن تتأى بنفسها عن التدخل في السياسة والتواصل مع أهلها.

3. اختلاف الرؤى وتضاربها بين قيادات الحركة العمالية

المراقب للواقع العمالي في المحطة يعلم جيدا انقسام القادة العماليين إلى مجموعتين: **المجموعة الأولى:** هي مجموعة القيادات العمالية التي ترتبط أساسا بما يسمى "رابطة الغزل والنسيج" أو "الرابطة" والتي تم إنشاؤها في 2007. وكان الهدف من إنشائها (والذي لم يتحقق حتى الآن) هو بناء رابطة تشمل في داخلها كل عمال قطاع النسيج في مصر، ابتداء بعمال «المحطة». والواقع أن هذه المجموعة أكثر تشدداً في موقفها إزاء الحكومة. وبالتأكيد، فإنها هي التي قامت أساسا بتنظيم مظاهرة 17 فبراير 2008 التي سبق الإشارة إليها بهدف المطالبة بالحد الأدنى للأجور. وفي حين أن القيادات العمالية في هذه المجموعة تعطي أولوية خاصة لتلبية مطالب العمال الاقتصادية، إلا أن توجهاتها الإيديولوجية ذات البعد اليساري تعطي لتحركاتها صبغة سياسية. وبالتالي، فإن خطابها يبدو بعيدا بعض الشيء عن العمال الذين يفضلون تنفيذ مطالبهم الاقتصادية عن تحقيق رؤية إيديولوجية بعينها. وفي هذا السياق، فإن إحدى الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذه المجموعة هو أنها رغم امتلاكها رؤية تقدمية طويلة المدى، إلا أنها ليست دائما مدركة إذا كانت حقا تمتلك الوسائل اللازمة لتحقيقها.^{xv} وبالتالي، إذا كانت المطالبة بالحد الأدنى للأجور مطلبا مشروعا وذكيا لأنه يدعو إلى تغيير هيكلي من شأنه معالجة الأزمة المالية التي يعاني منها العمال، فإنه على النقيض من ذلك، لا يمكن للحركة العمالية في "المحطة" في حالتها الراهنة تحقيق مطلب من هذا القبيل، لا سيما وأن

المطالبة بمطالب ذات بعد قومي كمطلب الحد الأدنى للأجور، تتطلب نوعاً من تعبئة علي المستوى القومي أيضاً، من خلال بناء تحالفات واسعة، وهذا ما لم يتحقق كما رأينا في السادس من أبريل.

أما المجموعة الثانية فهي تتشكل من القيادات التابعة لدار الخدمات النقابية والعمالية، وهم الذين قاموا بالتوقيع علي الورقة التي تهدف إلى إجهاض إضراب السادس من أبريل تحت الضغوط التي تعرضوا إليها. وعلى الرغم من افتقاد هذه المجموعة للخبرة السياسية الكافية، إلا أن لديهم قاعدة اجتماعية ووجوداً حقيقياً داخل الشركة. وهذه حقيقة لا يمكننا أن نفهمها ما لم نعرف نوع أو نمط القيادة التي يمارسها قادة هذه المجموعة داخل الشركة. يمكن أن نسمي نمط قيادتهم بنمط "قيادة الخدمات"، وبعبارة أخرى، يمكن أن نقول إن دورهم كقادة ليس ناتجاً عن قدرتهم على وضع حلول طويلة الأمد للمشكلات العمالية - كما يحاول قيادات المجموعة الأولى أن يفعلوا- ، بل هو نابع من قدرتهم على خدمة العمال من خلال تلبية احتياجاتهم المادية المباشرة.^{xvi} وبالتالي، فإن هذا النوع من القيادات لديه ميزة خاصة، كي لا نقول "عيب خاص"، ألا وهو القدرة علي التحدث بلغة العمال والنظام السياسي علي السواء، فالعمال يريدون فقط الحصول على مكاسب مادية ملموسة وسريعة، والحكومة لن تقبل بدورها سوى تحقيق بعض المطالب الاقتصادية التي لن تدفع بتعديلات هيكلية على المدى الطويل. وبالتالي، فإن التحدث بنفس لغة النظام يعني أن القيادات العمالية ليست على أرضية معارضة، وبالتالي ليست محركاً لأي تغيير بالمعني السياسي.

الخاتمة:

- زيادة وطأة الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية ووجود تنظيم نقابي فاقد الشرعية في أعين العمال هي ديناميكيات من الممكن أن تدفع لإنشاء نقابة مستقلة، ولكن هل الحركة العمالية في «المحلة» بوضعها الحالي قادرة على الدفع لإحداث مثل هذا التغيير؟
- تتأى الحركة العمالية في المحلة، فضلا عن غيرها من حركات الاحتجاج الاجتماعي في مصر، عن عقد أي تحالفات، ولكن هل تستطيع وحدها تحقيق مطالبها؟
- دائماً ما نجد قيادات الحركات الاحتجاجية ممزقين بين طريقين: المطالبة بتحقيق مكاسب مادية سريعة في مقابل التضحية بالأهداف طويلة المدى، والتي من شأنها معالجة مشكلاتهم بصورة نهائية؟ أو السعي وراء تحقيق أهداف طويلة المدى مع التضحية بالمكاسب الآنية؟
- مع العلم بأن تنفيذ هذه الأهداف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحالف حقيقي مع فاعلين آخرين سواء في المجال السياسي أو المدني، وهذا ما يغيب عنا في مصر وهذه هي المشكلة الحقيقية.

الهوامش:

أالبهجة تشرق مع انتصارات العمال، المقاومة و الغضب خلال عام 2008، ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مركز الأرض لحقوق الإنسان، رقم 65، 2008، <http://www.lchr-eg.org/>

ⁱⁱ Mustafa Bassiouny and Omar Said, A new workers movements : The Strike wave of 2007, *International Socialism*, n118, 31mars 2008, available on : <http://www.isj.org.uk/index.php4?id=429&issue=118>

ⁱⁱⁱ. مقابلة مع مصطفى فودة القيادي العمالي بشركة المحلة، المحلة الكبرى، 15 أغسطس 2009

^{iv}. جريدة النبيل، 17 فبراير 2008

^v Marie Duboc, “Le 6 avril : un jour de colère sans grèves”, in Iman Farag (dir.), *Chroniques 2008*, Cedej, Le Caire

^{vi}المرجع السابق

^{vii}. إلهامي المرغني، رؤية لما حدث في 6 أبريل، مركز هشام مبارك، 25 سبتمبر 2008،

<http://www.hmlc-egy.org/node/850>

^{viii}. مقابلة مع فيصل لاقوشي القيادي العمالي بشركة المحلة، المحلة الكبرى، 11 أغسطس 2009

^{ix}. مقابلة مع جابر سرقيس عضو لجنة تنسيق الأحزاب بالمحلة، المحلة الكبرى، 24 يناير 2009

^x. مقابلة مع عبد المنعم إمام، عضو لجنة تنسيق الأحزاب المحلة، القاهرة، 28 ديسمبر 2008

^{xi}. مقابلة مع فتحي عبد الحميد قيادي سابق في شركة المحلة، المحلة الكبرى، 31 يناير 2009

^{xii}. مقابلة مع عبد المنعم إمام، عضو لجنة تنسيق الأحزاب المحلة، مرجع سابق

^{xiii} For more information : McAdam, D., McCarthy, J., & Zald, M. Eds . *Comparative Perspectives on Social Movements*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996

^{xiv}. إلهامي المرغني، رؤية لما حدث في 6 أبريل، مرجع سابق

^{xv}. استنتاجات تم التوصل إليها من خلال الملاحظة الميدانية

^{xvi}. المرجع السابق